أوراق تأمينية

مصباح كمال*: خاطرة حول غياب قطاع التأمين العراقي في التقارير العربية

حتى الآن لم تصدر جمعية التأمين العراقية احصائية نشاط شركات التأمين العاملة بالعراق لعام 2020-2021. والسبب هو تلكؤ شركات التأمين في إعداد الميزانية الختامية لعام 2021. وهو نفس السبب الذي يتكرر سنويًا دون أن تستطيع الجمعية إلزامها بتقديم ميزانياتها خلال فترة محددة بعد انتهاء السنة المالية.

حسب **احصائية نشاط شركات التأمين العاملة بالعراق لعام 2019-2020** للجمعية كان المجموع الإجمالي لإيرادات العمليات التأمينية كالآتي:

	دينار عراقي	دولار أمريكي
2019	318,421,400,000	218,489,962
2020	252,950,725,000	173,566,206

1 دولار أمريكي = 1457.39 دينار عراقي (كما في أواخر آب 2022)

يتبين من هذين الرقمين أن سنة 2020 شهد تراجعاً بمقدار 44,923,756 دولار. لا تضم الإحصائية شرحًا لهذا التراجع. وليس هناك تقديرات أولية لحجم أقساط التأمين المتوقعة.

إن هذه الأرقام تشهد على مدى تدهور قطاع التأمين مقارنة بسبعينيات القرن الماضي فقد

شهد عامي 1979–1980 تضخما في اعمال فرع التأمين البحري اذ تجاوزت اقساطه تلك الفترة مبلغ مائة مليون دينار عراقي كنتيجة لحجم الاستيرادات الضخمة آنذاك لأغراض مشاريع ما كان يدعى بالخطة

الانفجارية والتي كانت تأميناتها تجري حصرا عن طريق شركة التأمين الوطنية على وفق عقود الاستيراد، حيث كان هذا المبلغ يعادل مبلغ 320 مليون دولار امريكي.[1]

واقترن هذا الرقم الكبير بزيادة في حجم أقساط التأمين الهندسي ذلك لأن الاستيرادات كانت تضم مكائن وعدد ومواد للمشاريع الإنشائية.

لو قارنا حجم أقساط التأمين في العراق لسنة 2020 مع أقساط التأمين في الكويت نجد أنها كانت 1,700,000,000 دولار أمريكي[2] مقابل 173,566,206 في العراق.

ويذكر **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2022** لصندوق النقد العربي حجم أقساط التأمين في بعض الدول العربية فقد

جاءت شركات التأمين الإماراتية بالمرتبة الأولى من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، إذ بلغت لديها حوالي 11,506 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، تلتها شركات التأمين السعودية والتي بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لديها حوالي11.208 مليون دولار أمريكي، فيما احتلت شركات التأمين الفلسطينية المرتبة الأخيرة بإجمالي أقساط تأمين مكتتبة بلغ حوالي 300 مليون دولار.[3]

شركات التأمين الفلسطينية، التي تعمل في ظل الاحتلال الإسرائيلي، أحسن حالًا من شركات التأمين العراقية.

[1] فؤاد عبد الله عزيز، **ثلاثة عقود في شركة التأمين الوطنية** (مخطوطة لم تنشر بعد)، ص 46.
[2] يهيمن فرع التأمين الصحي على سوق التأمين، حيث يبلغ حجم مبيعاته 275 مليون دينار كويتي (906.824 مليون دولار أمريكي)، وهو ما يمثل 50٪ من إجمالي دخل الأقساط، حسب بيانات الاتحاد الكويتي للتأمين:
https://www.atlas-mag.net/en/category/pays/koweit/kuwaiti-insurance-market-in-2021?utm_source=sendy&utm_medium=e-mail

[3] صندوق النقد العربي، **تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2022** (أبو ظبي، 2022)، ص 85-86. استهديت إلى هذا التقرير في النشرة الإلكترونية للاتحاد العام العربي للتأمين، العدد 165، 29 آب 2022:
630f0404-7447-4a4c-b8cc-1c3e29c8d59a.pdf (gaif.org)

من المؤسف أن اسم قطاع التأمين العراقي لا يظهر في تقرير صندوق النقد العربي أو غيره من التقارير والإحصائيات نظرًا لضآلة قيمة الأقساط المنتجة في العراق بحيث أنها لا تثير أي اهتمام. فقد ركَّز تقرير الصندوق على الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر والمغرب. (يلاحظ هنا غياب اليمن وسوريا وليبيا).

لقد أهدرت الدكتاتورية مليارات الدولارات في حروب عبثية وفي القمع الداخلي بأشكاله المختلفة والحجر على الحريات وتهجير الكفاءات في مختلف المجالات ومنها التأمين. ومع هذا كانت هناك مشاريع هندسية تنفذ وبنية تحتية مادية تبنى. حسب علمي ليس هناك دراسات مقارنة بين الهدر والنهب في عقود الدكتاتورية وما يماثلها في الفترة الممتدة من 2003 حتى الوقت الحاضر. لكن الشائع أن سرقة المال العام (الفساد) من أعضاء الطبقة السياسية الحاكمة وأزلامهم منذ 2003 قد تجاوزت 300 مليار دولار.

> ووفقاً لتقديرات أصدرتها اللجنة المالية في البرلمان، فإن حجم خسائر العراق جراء الفساد في السنوات الاثنتي عشرة الماضية بلغ نحو 450 مليار دولار، من بينها 360 مليار دولار خلال فترة حكومتي نوري المالكي الأولى والثانية (2006 - 2014).
>
> وأعلنت هيئة النزاهة العام الماضي 2018، أن الأموال التي رُصدت وأعيدت للدولة خلال 2017 بلغت 938 مليار دينار عراقي (800 مليون دولار)، من دون أن تذكر ما خسره العراق بفعل جرائم الفساد المالي والإضرار بالمال العام.[4]

[4] **العربي الجديد**، 31 مارس/آذار 2019:
https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-

ترى كم كان سيكون حجم أقساط التأمين لو أن هذه المبالغ الهائلة قد ترجمت نفسها في بنى تحتية ومشاريع صناعية وزراعية حقيقية؟ لو افترضنا، من باب التبسيط الشديد، سعر 1% لاحتساب أقساط مثل هذه الاستثمارات المقدرة أقيامها بـ 360 مليار دولار، مثلًا، لكان إجمالي الأقساط 3,600,000 دولار! ولو أن المشاريع المنجزة وضعت قيد التشغيل وتم التأمين عليها فإن ذلك سيكون مصدرًا متجددًا سنويًا لأقساط التأمين.

ما يُعقّد الصورة أن بعض شركات التأمين الخاصة تقلص حجم الأقساط التي تكتتب بها للتهرب من الضريبة، أو عدم إسناد فئات معينة من وثائق التأمين لاتفاقيات شركة إعادة التأمين العراقية، كما أن بعض شركات التأمين العاملة في إقليم كوردستان لا تسند محافظ أعمالها للإعادة العراقية. يضاف إلى ذلك أن بعض العقود الإنشائية للدولة لا يجري التأمين عليها، أو تؤمن خارج العراق إذ وفّرت المادة 81 من قانون تنظيم أعمال التأمين لسنة 2005 الأرضية القانونية لتسريب أقساط التأمين العراقية إلى الخارج من خلال القبول الضمني بالتأمين خارج النظام الرقابي non-admitted insurance. وبالنسبة لجولات التراخيص النفطية، وبفضل الطريقة التي تتبعها شركات النفط العالمية في إدارة برامجها التأمينية، فإن شركات التأمين العراقية المشاركة في تأمينها لا تحصل إلا على جزء يسير من أقساط تأمين هذه البرامج. وكل هذا

%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%85%D8%B3%D8%A4%D9%88%D9%84%D9%88%D9%86-%D9%88%D8%A3%D8%AD%D8%B2%D8%A7%D8%A8-%D9%85%D8%AA%D9%88%D8%B1%D8%B7%D9%88%D9%86

أنظر أيضا، **روداو**، 16 تشرين الثاني 2020:
https://www.rudawarabia.net/arabic/opinion/16112020

لا يستنفد أسباب الأنيميا في قطاع التأمين العراقي. وقد تناولنا جوانب منها في كتابات منشورة سابقًا.

ترى ما هو موقف شركات التأمين العامة والخاصة ممثلة بجمعية التأمين العراقية؟

اتطلع إلى مساهمة زملاء وزميلات المهنة المشاركة في نقد ما هو قائم في قطاع التأمين.■

(*) باحث وكاتب في قضايا التأمين

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر . 5 أيلول 2022

http://iraqieconomists.net/ar/